

وثيقة تمهدية بشأن تحقيق الاستخدام الأمثل لرأس المال

الوثيقة: EB 2025/146/R.22

بند جدول الأعمال: (1)(ب)

التاريخ: 31 أكتوبر/تشرين الأول 2025

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للاستعراض

الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو إلى استعراض الوثيقة التمهيدية بشأن تحقيق الاستخدام الأمثل لرأس المال التي تقدم فيها الإدارة لمحة عامة وأساساً منطقياً للتغيرات المقترن إدخالها على سياسة كفاية رأس المال وإطار الاقتراض المتكامل.

الأسئلة التقنية:

Roger Fischer

المدير وكبير موظفي إدارة المخاطر
دائرة العمليات المالية

البريد الإلكتروني: r.fischer@ifad.org

Diane Menville

نائبة الرئيس المساعدة وكبيرة الموظفين الماليين
دائرة العمليات المالية

البريد الإلكتروني: d.menville@ifad.org

وثيقة تمهيدية بشأن تحقيق الاستخدام الأمثل لرأس المال

أولاً- مقدمة

- منذ أن شرع الصندوق في عملية إصلاح الهيكلية المالية في عام 2018، اتخذت المنظمة خطوات هامة لتعزيز إطارها بشأن السياسة المالية، بما في ذلك إصلاح إطار القدرة على تحمل الديون، وسياسة جديدة بشأن كفاية رأس المال، وسياسة منحة بشأن السيولة، وإطار اقتراض متكمال يجمع بين الإطارين القديمين بشأن الاقتراض السيادي وقروض الشركاء الميسرة. وكانت هذه الخطوات جميعها ضرورية لتعزيز الاستدامة المالية للصندوق على المديين المتوسط والطويل، كما ثبتت فائدتها خلال عملية التصنيف الائتماني للصندوق، حيث حصل الصندوق على تصنيفين ائتمانيين بدرجة AA+ من وكالتي Standard and Poor's (S&P) وFitch في عام 2020.
- وأتحت عملية التصنيف الناجحة للصندوق زيادة تنوع مصادر تمويله، حيث نفذ أولى عملياته في أسواق رأس المال في شكل إصدار سندات خاصة لنكلمة مساهمات الدول الأعضاء الأساسية. كما سمح التصنيفات الائتمانية للصندوق بمواصلة الحصول على قروض من جهات إقراض سيادية وفوق وطنية، والتي كانت حاسمة لدعم طموحات الصندوق والدول الأعضاء في مجال البرمجة قبل إطلاق الإصدارات الخاصة.
- ومع وضع السياسات الرئيسية للإصلاح المالي موضع التنفيذ، أجرى الصندوق تقريباً لعملية الإصلاح المالي. وخلال عامي 2024 و2025، شارك الصندوق والدول الأعضاء في عدة لقاءات، رسمية وغير رسمية، لمناقشة فرص الصندوق لتحقيق الاستخدام الأمثل لرأس المال الحالي من الموارد الحالية، بهدف رئيسي يتمثل في ضمان استمرار الاستراتيجية المالية للصندوق في خدمة نموذج العمل والأهداف الاستراتيجية التي حددها المجلس التنفيذي. وببساطة، يتمثل الهدف الشامل في حماية طبيعة الصندوق بوصفه صندوقاً إيمانياً يقدم قروضاً بشروط تيسيرية على المدى الطويل، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المقدمة للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، والحفاظ على التزامه بالشمولية.
- وخلال هذه العملية، جرى التوصل إلى استنتاجين رئيسيين بشأن الوضع المالي الحالي للصندوق: (1) يتمتع الصندوق بوضع رأسمالي ممتاز (كما أكدت وكالتا التصنيف الائتماني على مدى سنوات عديدة)؛ (2) هناك مجال أمام الصندوق لتحقيق الاستخدام الأمثل لرأس ماله، مما يتتيح له الاستفادة من إمكانات معينة غير مستغلة. ومع ذلك، فإن الحد الأقصى المتحفظ جداً لنسبة التمويل بالديون لدى الصندوق لا يسمح له بالسعى إلى تحقيق الاستخدام الأمثل لرأس ماله واستخدام موارد الدول الأعضاء الحالية بكفاءة أكبر. وعلاوة على ذلك، فإن التركيز على التمويل بالديون يعكس هيكل التزامات الصندوق وعبء ديونه، ولكنه لا يعكس بأي حال من الأحوال كفاية القدرات والمخاطر.
- ومع ذلك، فإن تحقيق الاستخدام الأمثل لرأس المال يتطلب تحقيق التوازن: فإذا كان رأس مال الصندوق مفرطاً، هناك خطر يتمثل بعدم الاستفادة بالكامل من موارده وعدم استخدام مساهمات الدول الأعضاء على النحو الأمثل؛ وفي المقابل، فإن استهلاك رأس المال بسرعة كبيرة قد يعرض استمرارية المنظمة للخطر. وسيعزز تحقيق الاستخدام الأمثل لرأس المال قدرة الصندوق على الوفاء برسالته المتمثلة في خدمة أفق السكان الريفيين في أكثر مناطق العالم ضعفاً - والأهم من ذلك، القدرة على القيام بذلك على المدى الطويل.
- وتحسن التغيرات المقترحة على السياسة المالية الطريقة التي يقيس بها الصندوق المخاطر ويرصدها. وقد وضع إطار الرصد المقترح كجزء من السياسة المنقحة لكفاية رأس المال بحيث يعكس الخيارات الاستراتيجية للصندوق ويقيسها كمياً على المدى الطويل، بما يتيح للإدارة والدول الأعضاء اتخاذ الإجراءات الاستباقية عند الضرورة.

7- ومع ذلك، لا يقتصر تحقيق الاستخدام الأمثل لرأس المال على تحديث سياسة كفاية رأس المال؛ فتحقيق الاستخدام الأمثل لرأس المال جزء لا يتجزأ من مختلف جوانب الأعمال، على سبيل المثال في المخاطر التي تتحملها المؤسسة. ولمواصلة السير في هذا الاتجاه وتحقيق أمثل إدارة للسيولة، يقترح الصندوق تعديل أنشطة إدارة الضمانات، وفقاً لإطار الاقتراض المتكامل الحالي، لتعزيز المواءمة مع أفضل الممارسات الدولية. ويمكن أن يقلل استخدام الضمانات من مخاطر السوق والائتمان تجاه الأطراف المقابلة، وهو ما يراعي الآن في سياسة كفاية رأس المال. ويمكن أن يؤدي استخدام الضمانات للتصدفي للمخاطر التي يواجهها الصندوق عند استخدام المشتقات المالية إلى تقليل استهلاك رأس المال في هذه المعاملات، مما يتيح تحرير رأس المال هذا لاستخدامه في العمليات. ومع ذلك، سيتطلب الأمر تحديث أدوات الاقتراض في الصندوق من خلال إدخال أدوات تمويل قصيرة الأجل، مثل الأوراق التجارية.

8- وفي سياق هذه العملية، برزت المواقف الرئيسية التالية: الحفاظ على طبيعة المنظمة بوصفها صندوقاً إئمياً يعمل وفقاً لشروط تيسيرية، والحفاظ على نموذج مالي مستدام على المدى الطويل، وفهم المخاطر والمفاضلات المرتبطة بتحقيق الاستخدام الأمثل لرأس المال، إضافة إلى مقارنة الصندوق بنظرائه. وتتوافق مقتراحات تغيير هاتين السياستين الماليتين تماماً مع الأولويات التي طرحتها الدول الأعضاء.

9- وفي هذه الورقة التمهيدية بشأن تحقيق الاستخدام الأمثل لرأس المال، تقدم الإدارة لمحة عامة وأساساً منطقياً للتغيرات المقترن إداتها على سياسة كفاية رأس المال وإطار الاقتراض المتكامل، لدعم استعراض الدول الأعضاء لكلاً من السياستين في اجتماع لجنة مراجعة الحسابات في نوفمبر/تشرين الثاني، وتقديمهما لاحقاً إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليهما في ديسمبر/كانون الأول.

ثانياً- تنفيذ سياسة كفاية رأس المال في الصندوق

10- بعد الموافقة على أول سياسة على الإطلاق بشأن كفاية رأس المال في الصندوق في ديسمبر/كانون الأول 2019، قطع الصندوق شوطاً كبيراً نحو تنفيذ نموذج عمله المالي الهجين المعزز. وُعرضت سياسة منفتحة بشأن كفاية رأس المال للمناقشة أمام لجنة مراجعة الحسابات في اجتماعها الثامن والسبعين بعد المائة، وقد جرى تعزيزها لتشمل التعقيبات الواردة من أعضاء لجنة مراجعة الحسابات.

11- ويتمثل الأساس المنطقي للسياسة المنفتحة في دفع أهداف الصندوق الرامية إلى تحقيق الاستخدام الأمثل لرأس المال من أجل إطلاق العنان لإمكانات الصندوق في تحقيق الأثر الإنمائي دون المساس بالاستدامة المالية. وسيتحقق ذلك من خلال: (1) دمج التحسينات الازمة بعد تقييم مدى ملاءمة السياسة منذ الموافقة عليها؛ (2) دمج العناصر الازمة الناتجة عن المناقشات الجارية مع وكالات التصنيف الائتماني؛ (3) دمج التوصيات الواردة في تقرير تقييم أطر كفاية رأس المال الذي كلفت بإجرائه مجموعة العشرين، حيثما أمكن. وفيما يلي أبرز التغيرات على السياسة المحدثة:

12- جرى التأكيد على أن رأس المال القابل للتخصيص هو الحد الرئيسي الملزم. حدد رأس المال القابل للتخصيص بوصفه المقياس الرئيسي لتقييم رأس مال الصندوق عند الموافقة على سياسة كفاية رأس المال في عام 2019. وهو يشمل جميع المكونات والقرارات الرئيسية المتعلقة بالنموذج المالي والتشغيلي للصندوق، بما في ذلك القدرة على الإقراض وتقييم المنح، ومستويات التيسيرية، وجودة حافظة القروض، ومخاطر السوق، ووضع الدائن المفضل، وما إلى ذلك. ويجري تأكيد رأس المال القابل للتخصيص بوصفه الحد الرئيسي الملزم لضمان استمرار مواءمة السياسة مع أفضل الممارسات الدولية، التي تدعو إلى تحديد القدرة على الالتزام استناداً إلى مقاييس القدرة على تحمل المخاطر. ويتيح ذلك أيضاً أن تكون السياسة مجهزة جيداً لتقييم الاستراتيجيات المحتملة لتحقيق الاستخدام الأمثل لرأس المال في المستقبل، والتي يمكن استخدامها لتحسين ملامح المخاطر التي يواجهها الصندوق. ومن شأن تخفيف العبء الرأسمالي الناتج عن التنفيذ المحتمل لهذه الاستراتيجيات في المستقبل أن يتيح في نهاية المطاف مساحة إضافية للإقراض لدعم مهمة الصندوق. وبشكل

أعم، إلى جانب المناطق الإدارية المقترحة (انظر الفقرة 17)، يوفر التركيز على رأس المال القابل للتخصيص إطاراً قوياً لدعم كل خيار سياسات تشغيلي بأثره الافتراضي على رأس مال الصندوق. وينتتج ذلك الشفافية في المفاضلات ويُمكّن من اتخاذ قرارات أكثر استنارة.

تحسينات في حساب نسبة رأس المال القابل للتخصيص. يتضمن المقترح الحالي بعض التحسينات في النهج الكمي المستخدم لتحديد رأس المال القابل للتخصيص في الصندوق - ولا سيما التغييرات في حساب رأس المال الأولي المتاح، حيث تُدرج الآن المساهمات المستحقة القبض والسنادات الإذنية في رأس المال الأولي المتاح، وجزء من منح إطار القدرة على تحمل الديون غير المصروفة، والتي يقترح الصندوق خصمها. وفيما يتعلق باستخدام رأس المال، سينتتج المقترح اعتماد نهج أكثر تحفظاً تجاه الفروض التيسيرية غير المصروفة، وتحسينات في قياسات مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. وإنجمالاً، يؤدي المقترح إلى انخفاض في رأس المال القابل للتخصيص بنحو 75 مليون دولار أمريكي. وسيكون الأثر على نسبة رأس المال القابل للتخصيص اعتباراً من ديسمبر/كانون الأول 2024 ضئيلاً، إذ يمثل انخفاضاً بنسبة 1.8 نقطة مئوية من 38.6 في المائة إلى 36.8 في المائة.

دمج حالات التعرض لمخاطر إضافية. تتضمن السياسة المنقحة التعديلات الالزمة لتوسيع نطاق تطبيقها ليشمل أنواعاً أخرى من المخاطر، بما يتماشى مع الاستراتيجية المالية المتطرورة للصندوق، بما في ذلك على سبيل المثال الضمانات المحتملة وإدراج العمليات غير السيادية في قائمة الموازنة الخاصة بالصندوق.

المخاطر الائتمانية للطرف المقابل في معاملات المشتقات. تُدمج المخاطر الائتمانية للطرف المقابل كbind منفصل في سياسة كفاية رأس المال؛ ففي السابق، كانت الإشارة إلى المخاطر الائتمانية للطرف المقابل ضمنية وتتطابق توضيحاً. وقد زاد الصندوق من استخدام أدوات المشتقات لأغراض التحوط. وعندما جرت الموافقة على السياسة السابقة، كان تعرض الصندوق لأدوات المشتقات محدوداً.

إلغاء حد نسبة التمويل بالديون. احتقطت سياسة كفاية رأس المال، التي وضعت عام 2019، بحد نسبة التمويل بالديون الحالي كمقياس مُكمل غير قائم على المخاطر. غير أن حد التمويل بالديون في الصندوق أصبح في الممارسة العملية، نظراً لاحفظه، الحد الرئيسي الملزم الذي يؤثر على قدرة إعادة الإقراض في المستقبل. وعلى عكس رأس المال القابل للتخصيص، فإن حد التمويل بالديون ليس حساساً للمخاطر؛ فهو لا يستطيع تقييم مدى ملاءمة المخاطر الكامنة في نموذج عمل الصندوق (أي أصوله)، ولا يؤثر على الاستراتيجيات المحتملة لتحقيق الاستخدام الأمثل لرأس المال في المستقبل، مما يحد من فعالية إدارة رأس مال الصندوق. وقد دعا التقييم المستقل لأطر كفاية رأس المال، الذي كلفت بإجرائه مجموعة العشرين، إلى تقييم مدى ملاءمة حدود الإقراض القانونية غير القائمة على المخاطر. كما أكدت وكالات التصنيف الائتماني، مثل وكالة Fitch، في آخر تحديث لمعايير التصنيف، على أهمية نسبة رأس المال الحساس للمخاطر (في حالة وكالة Fitch، نسبة رأس المال القابل للاستخدام إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، المعروفة بـFRA)، مما يجعلها الركيزة الأساسية لتقييم رأس المال لمؤسسات الإقراض المتعددة الأطراف. وتقترح سياسة كفاية رأس المال المنقحة إلغاء حد التمويل بالديون من السياسة لضمانبقاء رأس المال القابل للتخصيص هو المقياس الرئيسي لتقييم رسملة الصندوق. وسيواصل الصندوق اتباع نهج حذر إزاء التمويل بالديون وقدرة البرمجة المستقبلية، والذي تحدده نسب رأس المال الداخلية (رأس المال القابل للتخصيص) والخارجية (وكالات التصنيف الائتماني)، وتكمله عنفات إدارية وضعفت حديثاً. ولهذا السبب، سيواصل الصندوق الرصد الدقيق لرأس ماله ونسب التمويل بالديون.

استحداث عتبات إدارية، وخطة لتحقيق الاستخدام الأمثل لرأس المال، وخطة للحفاظ على رأس المال. تقترح سياسة كفاية رأس المال المنقحة تعزيز عملية إدارة رأس مال الصندوق من خلال تحديد مناطق إدارية لرأس مال الصندوق القابل للتخصيص ونسب رأس مال وكالات التصنيف المعمول بها لضمان استدامة توافر رأس المال على المدى الطويل، حتى في أوقات الضغوط. وتحلّق هذه الممارسة الفضلى بنجاح في بعض المؤسسات

المالية الدولية النظرية، وستستجيب للتوصية الصادرة عن مكتب المراجعة والإشراف بإضافة عتبات إضافية إلى الحد المنصوص عليه في السياسة للسماح باتخاذ إجراءات التخفيف قبل وقت كاف. وتهدف هذه المناطق، إلى جانب خطة وضع حديثاً لتحقيق الاستخدام الأمثل لرأس المال باستمرار وخطة للحفاظ على رأس المال، إلى توفير الرؤية التي يحتاج إليها الصندوق لحماية وتعزيز قدرته المالية على المدى الطويل. وستتحقق إدارة الصندوق بشكل استباقي الاستخدام الأمثل لقاعدة رأس مال الصندوق وفقاً لعملية الحكومة المتعلقة بعتبات المناطق الإدارية كما هو مبين في سياسة كفاية رأس المال.

-18 إطار اختبار القدرة على تحمل الضغوط. ركز اختبار القدرة على تحمل الضغوط بشكل رئيسي على تحليل الحساسية لعامل واحد والخدمات بمعزل عن العوامل الأخرى. ويجري تعزيز هذه العملية من خلال إدراج تحليل السيناريوهات، والإشارات إلى العوامل البيئية والاجتماعية وعوامل الحكومة، والاختبارات العكسية للقدرة على تحمل الضغوط.¹

-19 تحسينات تحريرية لتوضيح محتوى الوثيقة بشكل أفضل. حذفت السياسة المحدثة الإشارة إلى عدة بنود وأرقام في قائمة الموازنة بتاريخ محدد والتي أصبحت قيمة. وسيضمن تجنب الإشارة إلى أرقام محددة اتساق السياسة واستقرارها مع مرور الوقت. كما تتضمن السياسة المنقحة تغييرات في قسم الحكومة والمسؤوليات بما يتماشى مع هيكل الحكومة المتتطور في الصندوق.

ثالثاً- تنقيح إطار الاقتراض المتكامل

-20 تتواءم تنقيحات إطار الاقتراض المتكامل مع استراتيجية الصندوق بشأن الاستخدام الأمثل لرأس المال والأساس المنطقي لإطلاق العنان لإمكانات الصندوق في تحقيق الأثر الإنمائي دون المساس بالاستدامة المالية. ويعكس ذلك أيضاً الخبرة المعززة للصندوق وتعقيد المتزايد لعملياته المالية وعرضه من المنتجات. ويعكس مقترح إعادة تسمية الوثيقة من "إطار الاقتراض المتكامل" إلى "إطار الاقتراض في الصندوق" تطور سياسات الصندوق ونضجها. ونظراً إلى توحيد الأطر السابقة (مثل إطار الاقتراض السيادي وإطار قروض الشركاء الميسرة) في عام 2021، فإن الإشارة إلى مصطلح "المتكامل" أصبحت متقدمة الآن. ويتناول تغيير الاسم الموصى به بشكل أفضل مع السياسة الحالية القائمة بذاتها، والتي تمثل التوجيه الرئيسي للصندوق فيما يتعلق بأنشطته الإقراضية.

إدارة السيولة - الركيزة ألف: المقرضون المؤهلون والركيزة باع: أدوات الاقتراض

-21 تدرج مجموعة التغييرات الأساسية الازمة لتحقيق الهدف 2 من إطار الاقتراض المتكامل الحالي: كفاءة إدارة السيولة.

-22 ولمواصلة تنفيذ هذا الهدف وتحقيقه، من الضروري إدراج مقدمي السيولة القصيرة الأجل كمقرضين مؤهلين، والسماح باستخدام أدوات إدارة السيولة كأدوات اقتراض مسموح بها.

-23 وسيتمكن ذلك الصندوق من إصدار أوراق تجارية، بالإضافة إلى إبرام اتفاقيات إعادة شراء، وكلاهما يستخدم على نطاق واسع بين الجهات النظيرة كأدوات لإدارة السيولة في عمليات الخزانة. ونظراً إلى أن هذه الأدوات مصممة لتلبية متطلبات السيولة النقدية الناشئة عن احتياجات الصندوق لإدارة السيولة القصيرة الأجل، وليس لتمويل مستوى برنامج محدد مسبقاً، مثل برنامج القروض والمنح على المديين المتوسط والطويل، فإن إطار الاقتراض في الصندوق سيستبعد صراحة هذه المبالغ من خطة التمويل السنوية. وتماشياً مع التطبيق المرن والطبيعة العامة لهذه الأدوات، فإنه من غير العملي من الناحية التشغيلية الحصول على موافقة مسبقة

¹ الاختبارات العكسية للقدرة على تحمل الضغوط تشير إلى عملية يقوم فيها الصندوق باستكشاف السيناريوهات المتطرفة التي تؤدي إلى نتائج سلبية شديدة بالنسبة للصندوق، وتحديد الأحداث أو الظروف المحتملة التي يمكن أن تؤدي إلى تلك النتائج.

للمعاملات الفردية أو المستثمرين الأفراد.

-24 وبالتزامن مع هذه التعديلات المقترحة، يرد مشروع قرار لمجلس المحافظين في الملحق الأول من إطار الاقتراض المتكامل. ويهدف هذا القرار إلى التمييز بين الإصدار العام للديون لتمويل المشروعات والبرامج، التي يظل بدء تنفيذها من اختصاص مجلس المحافظين، والاقتراض من أجل التخفيف من مخاطر إدارة السيولة بفعالية، والذي لا ينبغي بطبيعة الحال أن يخضع لنفس إطار الحكومة. ومن شأن هذا القرار أن يعدل قرار مجلس المحافظين 44/د-223، الذي يسبق إدراج هدف كفاءة إدارة السيولة في إطار الاقتراض المتكامل المنقح الموافق عليه في عام 2023، وبالتالي لم يأخذه في الاعتبار. وستدخل تعديلات إطار الاقتراض المتكامل للصندوق حيز النفاذ فور موافقة مجلس المحافظين على هذا القرار.

العروض من المنتجات - الركيزة جيم: استخدام الأموال المقترضة

-25 تعكس مجموعة التغييرات المقترحة، التي يستعاض بموجبها عن مصطلح "العروض" بمفهوم أوسع نطاقاً هو "العمليات" و"البرامج والمشروعات"، طموحات الصندوق في تنويع عروضه من المنتجات لتلبية احتياجات عمالئه بشكل أفضل - على سبيل المثال، توقيع إدراج ضمانات ائتمانية جزئية إذا ما اعتمدت الدول الأعضاء الأداة الجديدة في المستقبل.

-26 ونظراً إلى التعديلات على سياسة كفاية رأس المال، والتي سيجري بموجبها توقيع مؤشرات رأس المال ورصدها بفعالية، وبما يتسم مع هذه التعديلات، فإن الفقرة المتعلقة بالاستدامة المالية تُعد تكراراً للمفاهيم، وبالتالي فهي زائدة عن الحاجة.

عيوب الاقتراض - الركيزة دال: حوكمة الاقتراض

-27 بعد التعديلات على سياسة كفاية رأس المال التي نوقشت في القسم ثانياً، ستحذف الإشارات إلى عيوب الاقتراض القصوى المحددة في سياسة كفاية رأس المال. ووفقاً للممارسة الحالية، سيستمر وضع خطط التمويل بما يتماشى مع احتياجات العمليات الجارية والمستويات المستهدفة للبرامج المستقبلية، والتي تُقيّم بناءً على توافر رأس المال الطويل الأجل على أساس كل دورة، ويجري التحقق منها سنوياً من خلال وثيقة الموارد المتاحة لعقد الالتزامات التي يوافق عليها المجلس التنفيذي.

الجدول 1

التغييرات المقترحة على إطار الاقتراض المتكامل لعام 2023 والأساس المنطقي بحسب الركيزة

الركيزة	التغيير	الأساس المنطقي
العنوان	الاقتراض في الصندوق	الاقتراض من إطار الاقتراض المتكامل إلى إطار السياسة الحالية القائمة بذاتها، والتي تمثل التوجيه الرئيسي للصندوق لأشطته
الإيقاضية	إدراج مقدمي السيولة القصيرة الأجل	تعزيز التطور المالي، وإدارة المخاطر، وخفض التكاليف
باء - أدوات الاقتراض	إدراج الأوراق التجارية	تعزيز التطور المالي، وإدارة المخاطر، وخفض التكاليف
جيم - استخدام الأموال المقترضة	الاستعاضة عن مصطلح "العروض" بمفهوم أوسع نطاقاً هو "العمليات" و"البرامج والمشروعات"	الاستساق بين المبادرات المؤسسية بما يتماشى مع المنتجات بما يخدم احتياجات عمالئه بشكل أفضل (على سبيل المثال، إمكانية استخدام الأموال المقترضة لسداد المدفوعات المحتملة بموجب ضمانات ائتمانية جزئية في حالة اعتمادها من قبل الدول الأعضاء).
حذف الفقرة المتعلقة بالاستدامة المالية	أصبحت هذه الفقرة زائدة عن الحاجة الآن، نظراً	

إلى أن الاستدامة المالية جزء لا يتجزأ من
توقعات مؤشرات رأس المال ورصدها.

حذف الإشارات إلى عيوب الاقتراض القصوى الاتساق بين السياسات المالية بعد تعديل سياسة
كفاية رأس المال

DAL - حوكمة الاقتراض

لا تغير

هاء - إدارة المخاطر

رابعاً. الخاتمة

- 28 باختصار، يتمثل الهدف الشامل لتحقيق الاستخدام الأمثل لرأس المال في حماية طبيعة الصندوق بوصفه صندوقاً إنمائياً يعمل وفقاً لشروط تيسيرية على المدى الطويل، وتحقيق الاستخدام الأمثل لموارده الموجهة للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، والحفاظ على التزامه بالشمولية. وتهدف هذه التحديات للسياسات إلى التعزيز الأمثل لقدرة الصندوق على الإقراض مع ضمان بقاء مستويات الملاعة المالية نقطة قوة تدعم التصنيف الائتماني للصندوق (AA+).
- 29 ويُعدّ الاستخدام الأمثل لرأس المال مساراً يتَّألف من خطوات سُمِّكَن الصندوق من تعزيز أثره على السكان الريفيين. وهو ليس مجرد مناقشة مالية، بل أداة لضمان تمويل استراتيجية المجلس التنفيذي بأكثر السبل فعالية، مع ضمان الاستدامة المالية للصندوق واستمراريته على المدى الطويل، حتى في أوقات الضغوط.
- 30 وهذه الورقة التمهيدية بشأن تحقيق الاستخدام الأمثل لرأس المال مصحوبة بسياسة كفاية رأس المال المنقحة وإطار الاقتراض المتكامل، وللذين يُقدمان إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليهما في دورته السادسة والأربعين بعد المائة.